### أعلنت رفضها لتخفيف «الجامعة» شروط مبادرتها للسلام.. ونتانياهو يتمسك بـ «الدولة اليهودية»

# «حماس» تقول لا لتبادل الأرض مع الاحتلال.. وتوغل في القطاع واعتقالات بالضفة

■ البردويل: لم ولن نعطي غطاء لأحد ونرفض القبول بمحاولات فرض سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية

خالد مشعل

■ رئيس وزراء حكومة الاحتلال: نزاعنا مع الفلسطينيين ليس على الأرض بل على وجود دولتنا اليهودية

جانب من مراسم تشييع المسحال أمس

عواصم - «وكالات»: رفضت حركة حماس المبادرة العربية لتبادل الأراضي مع إسرائيل، على أساس رفضها المبدئي لأي تبادل للأراضي للتوصل إلى حل سلمي.

وقال صلاح البردويل القيادي في حماس في تصريح صحافي «موقفنا واضح تجاه هذا الموضوع، فالحركة رفضت المبادرة، ورفضت مبدأ قبول تبادل الأراضي، الحركة طالبت الوفد العربي بالعمل على وضع حد للاستيطان وتمسكت بالثوابت الفلسطينية».

وأضاف أن الحركة «لم ولن تعطي غطاء لأحد فيما يتعلق بمثل هذا الأمر، ورفضت القبول بمحاولات فرض سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية».

وأشار إلى أن «هذا شرعنة للاستيطان والتهام أراضي الضفة الغربية والقدس المحتلة، وهذا سيعطي فرصة للاحتلال لاستغلال هذه الفترة لتكثيف وتوسيع الاستيطان، وبسط سيطرته على أفضل المناطق، في وقت لم نسمع فيه عن مطالبة عربية قوية بوقفه ومواجهته ضمن هذا الموقف».

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إن «أصل النزاع» مع الفلسطينيين ليس على الأراضي، بل على وجود دولة إسرائيل «كدولة يهودية»، بحسب ما نقل عنه مسؤول حكومي.

ونقل المسؤول عن نتانياهو قوله في اجتماع في وزارة الخارجية «النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني ليس على الأراضي، بل على وجود دولة إسرائيل نفسها»، مشيرا إلى أن «عدم رغبة الفلسطينيين في الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، هو أصل النزاع».

وكان رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني الذي ترأس بلاده لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية قد قال إن «الاتفاق يجب أن يقوم على أساس حل الدولتين على أساس خط الرابع من يونيو 1967 مع احتمال إجراء مبادلة طفيفة متفق عليها ومتماثلة للأرض».

وكان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قد قال الثلاثاء إن إقرار الجامعة العربية بأن الإسرائيليين والفلسطينيين قد يتعين عليهم مبادلة الأراضي في أي اتفاق سلام «خطوة كبيرة جدا إلى الأمام».

وخففت جامعة الدول العربية الاثنين، فيما يبدو، من الشروط المتعلقة بخطتها للسلام التي طرحت عام 2002.

ولم تتبن جامعة الدول العربية الفكرة صراحة، بالرغم من أنه كان من المفترض منذ عشر سنوات على الأقل أن يكون تبادل الأراضي جزءا من أي اتفاق سلام بين الطرفين.

ميدانيا توغلت آليات عسكرية إسرائيلية صباح الامس على الحدود مع خان يونس جنوب قطاع غزة في حين استهدف الجيش الإسرائيلي قوارب الصيادين في عرض البحر شمال القطاع، وشن جيش الاحتلال اعتقالات في الضفة الغربية التي شهدت اعتداء من مستوطنين على عدد من الفلسطينيين.

وقال مصدر أمني فلسطيني، إن ثلاث آليات وأربع جرافات عسكرية توغلت في أراضي المواطنين ببلدة خزاعة شرق خان يونس، جنوب القطاع، بمحاذاة جدار الفصل الإسرائيلي، وسط إطلاق نار متقطع في محيط عملية التوغل.

وأضاف أن تعزيزات إسرائيلية وصلت إلى المكان، وشرعت آليات الجيش الإسرائيلي في عملية تجريف وتمشيط واسعة بالمنطقة، في ظل حرمان الكثير من المزارعين من الوصول إلى اراضيهم.

وفي شمال قطاع غزة، استهدف الجيش الإسرائيلي قوارب الصيادين الفلسطينيين في عرض البحر، بعد إطلاق نيران أسلحته بغزارة تجاههم مقابل ساحل منطقة السودانية شمال قطاع غزة.

وقال مصدر أمني فلسطيني، إن الصيادين كانوا يحاولون الصيد ضمن مسافة الثلاثة أميال التي تحددها قوات الإحتلال لهم كمنطقة صيد في إطار المنع الذي مارسته إسرائيل مؤخرا.

في غضون ذلك شيع الفلسطينيون جنازة الشهيد هيثم المسحال الذي استشهد أمس الاول في غارة جوية إسرائيلية قرب مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، وأسفرت عن إصابة اثنين آخرين.

في غضون ذلك قال رئيس لجنة تنسيق إدخال البضائع في قطاع غزة رائد فتوح إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعادت فتح معبر كرم أبو سالم جنوب شرق قطاع غزة بشكل جزئي صباح الامس، مضيفا انه من المقرر دخول 190 شاحنة محملة بمواد غذائية وأعلاف ومساعدات دولية وضح كميات محدودة من غاز الطهي.

وكانت إسرائيل قررت الأحد الماضي إغلاق المعبر بعد إعلانها سقوط صاروخ أطلق من قطاع غزة على جنوبها، وذلك بعد إغلاقه يومي الجمعة والسبت الماضيين.

وفي الضفة الغربية اعتقلت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي، صباح الامس أربعة فلسطينيين في الخليل، وبيت لحم.

وأوضح مصدر أمني فلسطيني أن الجيش الإسرائيلي، اقتحم الخليل، واعتقل ثلاثة فلسطينيين بعد دهم منازلهم، وهم عدي مسالمة، وحازم الشريف، وعمار مطلق الرجبي، في حين دهم الجيش أحياء أخرى كالزاوية، وبطا، وانتشر في الشوارع حتى وقت متأخر.

وفي بيت لحم، قال مصدر فلسطيني، إن الجيش الإسرائيلي اعتقل الشاب ثائر مسالمة، بعد دهم منزل والده في حارة الفواغرة وسط المدينة وتفتيشه، في حين قام الجيش بالتدقيق في بطاقات الفلسطينيين أمام المسجد الكبير ببلدة الخضر، جنوب المدينة، بعد أدائهم صلاة الفجر، ويقوم الجيش الإسرائيلي بشكل شبه يومي بشن حملات الاعتقال في صفوف الفلسطينيين في الضفة.

وفي إطار تداعيات مقتل مستوطن إسرائيلي بيد مواطن فلسطيني أمس الاول قالت الشرطة الإسرائيلية إنها فضت امس اشتباكا بين مواطنين فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين بالقرب من رام الله.

وكانت هيئة الإسعاف والشرطة الإسرائيلية قد ذكرتا أمس الأول إن رجلا فلسطينيا طعن وقتل بالرصاص مستوطنا بالضفة. وذكر المتحدث باسم الشرطة ميكي روزنفيلد أن الفلسطيني هاجم المستوطن عند محطة حافلات بالضفة وفتح بعد ذلك النار على رجال الأمن الذين وصلوا موقع الحادث، مضيفا أن الفلسطيني أصيب بالرصاص ووضع بالحجز.

يأتي هذا بالتزامن مع بدء الجيش الإسرائيلي الثلاثاء إجراء مناورات واسعة في المنطقة الشمالية على امتداد جبهة الحدود مع لبنان وسوريا، وقال مصدر عسكري إنها تأتي على خلفية الأزمة السورية، ويُتوقع أن تستمر حتى نهاية الأسبوع الجاري.

وقال المصدر العسكري إن المناورات انطلقت على خلفية ما سماه الخطر المحدق في الجبهة الشمالية.

وأوضح الجيش -في بيان خلا من أي تفاصيل محددة- أن المناورة تهدف إلى التدرب على التصدي لوضع يشهد «تصاعدا سريعا» وترسل قوات الجيش إلى الشمال.

وقال ضابط كبير من قيادة المنطقة الإسرائيلية الشمالية إن «الواقع يتطلب منا أن نستعد له وأن نحافظ على درجة الاستعداد العالية».

واستدعى الجيش الإسرائيلي في إطار هذه المناورات كتيبة من جنود الاحتياط قوامها ألفا جندي، وقال متحدث باسم الجيش إن استدعاء الجنود الاحتياط يندرج في إطار تدريب سنوي وليست له علاقة مباشرة بأيّ حدث آنيّ على الجبهة السورية أواللبنانية.

وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس» الثلاثاء، إن المناورة سببت حرجا في قيادة جهاز الأمن بعدما اتضح أن وزير الدفاع موشيه يعلون لم يعلم بشأن مناورة تجنيد كبيرة لقوات في قيادة الجبهة الشمالية. كذلك أفادت الصحيفة بأن لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست لم تكن على علم بأمر المناورة.

وأضافت الصحيفة أن المناورة هي جزء من خطة العمل السنوية التي أعدها الجيش الإسرائيلي، لكن توقيت إجرائها اتسم بالحساسية بسبب ما وصفته بالحرب الأهلية في سوريا والتوتر الذي أثارته تقارير تحدثت عن احتمال قيام إسرائيل والولايات المتحدة بعملية عسكرية ضد منشآت الأسلحة الكيمياوية في سوريا.

وقالت الصحيفة إنه بعد إصدار أوامر استدعاء القوات، انتشرت شائعات في إسرائيل حول تجنيد طوارئ، لكن الجيش الإسرائيلي أجرى اتصالات مع المراسلين العسكريين وأبلغهم بأنه لا أساس للشائعات، وأن الحديث يدور عن مناورة تم التخطيط لها مسبقا في إطار خطة التدريبات السنوية.

ويذكر أن إسرائيل في حالة تأهب عالية بسبب امتداد العنف إلى مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، مثل وقوع بعض حوادث إطلاق النار المتفرقة، وحذرت إسرائيل في وقت سابق من أنها ستتحرك لمنع وقوع أسلحة سورية متقدمة في أيدي حزب الله اللبناني.

## ■ المئات يشيعون المسحال وفتح جزئي لمعبر كرم أبو سالم

### تحضيرية مؤتمر العدالة تعقد اجتماعها.. والنيابة العامة تحبس ناشطاً معارضاً للرئيس

# مصر: مرسي يؤكد احترام استقلال السلطة القضائية .. ويغازل النقابات بحريات غير مسبوقة

مرسي

القاهرة - «وكالات»: قال الرئيس المصري محمد مرسي إن استقلال السلطة القضائية واحترام القضاة ليس محل نقاش، وأنهما الركيزة الأساسية للديمقراطية.

وأكد مرسي خلال كلمة بمناسبة عيد العمال امس الاول، على احترام مبدأ الفصل بين السلطات. ووعد النقابات العمالية بحريات لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر.

من ناحية ثانية، دعا قضاة مصر الرئيس محمد مرسي إلى زيارتهم في دار القضاء العالي. كما انتهت اللجنة التحضيرية لمؤتمر العدالة إلى عقد المؤتمر ولجانه في دار القضاء العالي برئاسة المستشار ممتاز متولي رئيس محكمة النقض وبرعاية الرئيس مرسي.

فقد وجه بيان صادر في ختام الاجتماع الذي عقد امس الاول بين مجلس القضاء الأعلى مع مجلس إدارة نادي قضاة مصر وأندية الأقاليم، الدعوة للرئيس مرسي لزيارة دار القضاء العالي كبادرة لتقديره للقضاء.

وقال رئيس نادي القضاة المستشار أحمد الزند إن الدعوة وجهت للرئيس للالتقاء بقضاة مصر لبحث كل الأمور وطرح كل القضايا المتعلقة بهم، وصولا لحلول «ترضي القضاة وتطيب خاطرهم وترفع عنهم كل أشكال العدوان المعنوي والمادي الذي حدث ضدهم والذي لا يزال يحدث».

في سياق موازٍ انتهت اللجنة التحضيرية لمؤتمر العدالة بمشاركة ممثلي الهيئات القضائية إلى عقد المؤتمر ولجانه في دار القضاء العالي برئاسة المستشار محمد ممتاز رئيس محكمة النقض وبرعاية الرئيس مرسي.

ويهدف المؤتمر -الذي اقترحه مجلس القضاء الأعلى- إلى بحث مستقبل السلطة القضائية من حيث قوانينها المقترحة وتعزيز استقلالها عن باقي السلطات.

وكان الرئيس قد تعهد الأحد الماضي بتبني مقترحات القضاة بشأن مشاريع قوانين تتصل بتنظيم عملهم وعمل الهيئات القضائية المختلفة. وذلك أثناء لقائه برؤساء الهيئات القضائية.

وشدد بيان رئاسي صدر عقب اللقاء على تقدير الرئيس الكامل للسلطات القضائية بهيئاتها المختلفة ورجالها، مشيدا بمشروع مؤتمر العدالة الذي قدمه رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس محكمة النقض المستشار ممتاز متولي.

في المقابل أعلن مجلس الشورى «الغرفة الثانية من البرلمان المصري وصاحب سلطة التشريع بصفة مؤقتة» لعقد جلسات استماع للقضاة لاستطلاع رأيهم في القانون المقترح بشأن السلطة القضائية.

يشار إلى أن حزب الوسط تقدم بمشروع قانون السلطة القضائية إلى مجلس الشورى، ومن أبرز ملامحه خفض سن التقاعد للقضاة من 70 عاما إلى 60. وأثار تقديم مشروع القانون جدلا كبيرا في الساحة المصرية بين التأييد والرفض.

وعلى صعيد منفصل أمرت نيابة مصرية بحبس الناشط السياسي البارز أحمد دومة أربعة أيام على ذمة التحقيق لاتهامه بإهانة رئيس الجمهورية محمد مرسي، في مكالمة هاتفية مع إحدى القنوات التليفزيونية.

وأصدر القرار المحامي العام الأول لنيابات الاستئناف بمدينة طنطا الواقعة بدلتا نهر النيل.

وأقر دومة بإجرائه المداخلة الهاتفية أمام النيابة، التي مثل أمامها بعد صدور قرار بضبطه وإحضاره على إثر التحقيق في بلاغ تقدم به أحد المواطنين بالمدينة.

ووجه اتهام لدومة بأنه وصف الرئيس المصري بأنه مجرم وقاتل وجاء في حيثيات الاتهام أن دومة «يروج عمدا لأخبار واشاعات كاذبة».

يذكر أن عشرات الدعاوى المتعلقة بـ«إهانة الرئيس» قد رفعت منذ تولي مرسي مقاليد الرئاسة في مصر في يونيو الماضي.

وتجمع العشرات من النشطاء السياسيين أمام مجمع المحاكم بطنطا للتضامن مع الناشط أحمد دومة مطالبين بالإفراج عنه. ويقول نشطاء إن هذه القضية تظهر الإجراءات المشددة التي تتخذها الحكومة الإسلامية ضد من يعارضها في الرأي.

ويضيفون إنها تمثل آخر نموذج يوضح لجوء الحكومة للقضاء لاستهداف المعارضين الليبراليين.

وليست هذه هي القضية الوحيدة المرفوعة ضد الناشط البارز فقد سبق وأن أصدرت النيابة العامة المصرية أمرا بالقبض عليه للتحقيق معه بشأن دور مزعوم في أحداث العنف التي وقعت قرب المقر العام لجماعة الاخوان المسلمين في شهر مارس الماضي.

وشمل هذا الاتهام إلى جانب دومه أربعة من النشطاء هم علاء الفتاح، وكريم الشاعر، وحازم عبد العظيم، وأحمد الصحفي.

وشمل أمر القبض على الخمسة منعهم من السفر إلى خارج مصر.

## ■ الشوري يجدد جلسات استماع للقضاة لاستطلاع رأيهم حول القانون المقترح

### بعد ما حظرت السلطات مسيرات يوم العمال التقليدية

# تركيا: الشرطة تستخدم القوة لتفريق المتظاهرين في إسطنبول

متظاهر يركل قنبلة مسيلة للدموع أطلقتها الشرطة

اسطنبول - «وكالات»: اشتبكت شرطة مكافحة الشغب التركية امس مع عشرات المتظاهرين بمناسبة عيد العمال في الأول من مايو وسط إسطنبول، بعدما حظرت السلطات مسيرات عيد العمال التقليدية متذرعة بأعمال ترميم في ميدان تقسيم الذي يكتسي أهمية رمزية.

واستخدمت الشرطة منذ الصباح خراطيم المياه والغاز المدمع لتفريق المتظاهرين ومنع التجمعات في حي بيشيكتاس الذي يبعد كيلومترين عن ميدان تقسيم. وأفاد شهود عيان بوقوع اشتباكات في عدة أماكن أخرى بالمنطقة، وألقى المتظاهرون الحجارة على الشرطة، وتوقفت معظم وسائل النقل العامة.

ورد المتظاهرون الذين بلغ عددهم بضع مئات وتجمعوا بدعوة من الأحزاب اليسارية والنقابات، برشق الحجارة. وردد المتظاهرون «الموت للفاشية» و«يحيا الأول من مايو».

وطوق عشرات من رجال الشرطة تدعمهم مصفحة لمكافحة الشغب مقر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول، واضطر نواب حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة الذين كانوا في الموقع للجوء إلى المباني المجاورة.

وقال نائب رئيس هذا الحزب غورسيل تيكين للصحافيين «إنه قمع غير مقبول ضد العمال»، ودان «العقليات الفاشية»، مشيرا إلى الحكومة.

وسجلت صدامات في ثلاثة أحياء مؤدية إلى تقسيم، أغلقت فيها الطرق المؤدية إلى الساحة لمنع المتظاهرين من الوصول إليها، كما تدخلت الشرطة قرب مقر النقابة الواقع في محيط تقسيم ضد المتظاهرين مستخدمة قنابل مدمعة.

وتأثر عدد من الجيران والمارة بالغاز المدمع. وقدم أصحاب أكشاك بيع المأكولات في الحي عصير الليمون الذي يخفف من تأثيرات الغازات المدمعة. في المقابل جرت احتفالات بعيد العمال دون حوادث في ساحتين أخريين على الأقل في إسطنبول، كما ذكرت قنوات التلفزيون التركية.

وقررت الحكومة التركية منع التجمع في ساحة تقسيم في الأول من مايو، معتبرة أن عملية الترميم التي بدأت في نوفمبر تمنع ضمان أمن عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين يتوقع حضورهم، إلا أن اتحاد نقابات العمال «ديسك» قرر تجاوز هذا المنع.

وكان مجهولون قد فتحوا النار في الأول من مايو 1977 على حشد تجمع بمناسبة عيد العمال، مما أثار موجة هلع بين الحشد وأدى إلى مقتل 34 شخصا. وقد سمحت الحكومة أمس بوضع إكليل من الورود في ذكرى ضحايا 1977 وتلاوة بيان.

وأعلن البرلمان التركي الأول من مايو يوم عطلة في 2009.